ديوان المظالم في الدولة العباسية

إعداد

صباح علي محمد

باحثه ماجسيتر في كلية الاداب جامعة السويس

الملخص العربي :

ترجع أهمية هذا الموضوع لأهمية الدولة العباسية كأهم كيان سياسي قام في تلك الفترة، وامتد نطاقه الجغرافي ليشمل مساحات شاسعة من بلاد المسلمين آنذاك.

كما ترجع أهمية فترة تلك الدراسة بأنها تضمنت قمة ما وصل إليه المسلمون من تطور في مؤسسات الرقابة والإدارة والقضاء آنذاك، والذي تمثل في ظهور ما يعرف بمؤسسة «ديوان المظالم»، كهيكل رقابي وقضائي مستقل، له ولاة وعاملون متخصصون، ومستقلون عن باقي مؤسسات وتنظيمات الرقابة والقضاء الأخرى.

كما ترجع أهمية موضوع الدراسة في الكشف عن الدور الرقابي الكبير لولاة النظر في المظالم داخل الدولة العباسية، وهو ما يدحض بعض أراء الباحثين التي ترى أن الدولة العباسية كان نظامها الرقابي والقضائي لا يرقى إلى مستوى مواجهة ما يحدث من مفاسد وتجاوزات من المسؤولين في الدولة العباسية آنذاك.

وتتميز فترة وجغرافية هذه الدراسة بأنها عرفت النظر في المظالم في كافة ربوع الدولة العباسية وولاياتها، ولم تقتصر على العاصمة فقط. كما أن تلك الفترة تعتبر حجر الأساس في النظم القضائية الحديثة عند المسلمين، لأنها تعتبر ذروة ما وصل إليه المسلمون، في سلم التطور الحضاري في المجال القضائي في العصر الإسلامي.

كذلك ترجع أهمية موضوع الدراسة في إعادة اكتشاف واستنباط الآثار السياسية والحضارية لوجود ديوان المظالم، ورفع الظلم عن الرعية في عصر الدولة العباسية. لا سيما وأن الخلفاء العباسيون أدركوا أهمية ما تتركه مجالسهم هذه من أثر في النفوس، لرهبة الدين، ورهبة السلطان.

الكلفمات المفتاحية: (ديوان المظالم– ردود المظالم– الدولة العباسية).

English Sumarry:

The importance of this topic is due to the importance of the Abbasid state as the most important political entity that emerged during that period, and its geographical scope extended to include vast areas of Muslim countries at that time.

The importance of the period of this study is also due to the fact that it included the pinnacle of development that Muslims had reached in the institutions of oversight, administration and judiciary at that time, which was represented in the emergence of what is known as the "Diwan Al-Mazalim" institution, as an independent oversight and judicial structure, with specialized governors and workers, and independent of other oversight and judicial institutions and organizations.

The importance of the study topic is also due to revealing the major oversight role of the governors of the grievances within the Abbasid state, which refutes some of the opinions of researchers who believe that the Abbasid state had a supervisory and judicial system that did not rise to the level of confronting the corruption and transgressions that occurred from officials in the Abbasid state at that time.

Keywords: Ombudsman's Office - Ombudsman's Replies - Abbasid state

ديوان المظالم في الدولة العباسية

تتناول هذه الدراسة موضوع ديوان المظالم في العصر العباسي، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام ١٣٢هـ/٧٤٩م إلى عام ٦٥٦هـ/١٢٥٨م؛ وهي الحقبة التي شهدت قيام وسقوط الدولة العباسية.

ظلت قضية تحقيق العدالة تشغل أذهان الكُتاب والباحثين عبر الأزمنة والأماكن المختلفة. ويكفي أن يرفع الثوار شعار العدالة ليحشدوا ملايين الناس خلفهم وينضموا إليهم في مسعاهم لنصرة الحق وإنصاف المظلوم ومعاقبة الظالم. هكذا بدأت الدعوة العباسية رحلة جادة لكسب تأييد الشعب لمبادئ ثورتهم. فليس هناك ما يعدُّ به الأنصار أكثر نبلاً وسموًّا من العدل والمساواة الاجتماعية. لقد انتصروا بالمساواة على أساس دينهم وأما العدالة فقد كان النظام القضائي أحد أبرز الأدوات لتحقيقها، حيث يعتبر "نظر المظالم" أحد أهم الأركان التي قام عليها النظام القضائي آنذاك. مع توسع الدولة الإسلامية خلال العصر العباسي، تطور النظام القضائي سواءً من حيث التنظيم أو الاختصاصات لضمان شمولية العدالة لجميع فئات المجتمع وطبقات(١).

ولهذا السبب احتوى الهيكل العام للنظام القضائي على ثلاثة عناصر أساسية هي: القضاء والنظر فيه...

أولاً: أسباب اختيار الموضوع:

تنبع أهمية موضوع الدراسة من عدة عوامل، أبرزها الدور الهام والاستثنائي الذي لعبه ديوان المظالم في ذلك الوقت في التصدي لقضايا الظلم والفساد. يتمثل الهدف هنا في فهم كيفية تمكن هذا الديوان من كبح جماح الظلم والفساد، بغض النظر عن مصدرهما، حتى وإن كان الأمر مرتبطًا بأعلى سلطة في الدولة(٢). يُعد ديوان المظالم أحد المعالم الإيجابية للدولة الإسلامية عبر تاريخها الطويل، ومفخرة للنظام القضائي الإسلامي.

إنه يمثل أحد أهم أركان الحضارة الإسلامية نظرًا لدوره الكبير في تحقيق العدل وإرساء الحق وحل النزاعات[٣] بين الناس بصرف النظر عن انتماءاتهم.

ورغم هذه الأهمية البالغة لديوان المظالم، إلا أنه لم يَلْقَ الاهتمام الكافي من قبل الباحثين المعاصرين. نلاحظ قلة الدراسات العربية التي تتناول مسألة المظالم خلال العصر الإسلامي بعمقٍ مُلفتٍ للانتباه، مع التركيز الأكبر للأبحاث على القضاء التقليدي ونظام الحسبة.

ثانياً: أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة[٤] أهميتها بالنظر إلى المكانة البارزة التي تحتلها الدولة العباسية كأحد أبرز الكيانات السياسية في تلك الحقبة، حيث توسعت أراضيها لتشمل مناطق واسعة من بلاد المسلمين.

وتكمن كذلك أهمية فترة الدراسة في أنها تمثل ذروة التطور الذي حققه المسلمون في مجالات الرقابة والإدارة والقضاء[٥]، والذي تجسد في نشوء مؤسسة "ديوان المظالم". هذه المؤسسة تؤدي دوراً رقابياً وقضائياً مستقلاً بفضل ولاة وعاملين متخصصين ومستقلين عن باقي مؤسسات وتنظيمات الرقابة والقضاء الأخرى.

كما تبرز أهمية موضوع البحث من خلال الكشف عن الدور الرقابي الكبير الذي اضطلع به ولاة النظر في المظالم داخل الدولة العباسية[٦]. وهذا يكشف زيف بعض الآراء الأكاديمية التي تزعم أن النظام الرقابي والقضائي للدولة العباسية لم يكن بمستوى التصدي للفساد والتجاوزات التي قد تحدث آنذاك.

وتتميز فترة وجغرافية هذه الدراسة بأنها عرفت النظر في المظالم في كافة ربوع الدولة العباسية وولاياتها، ولم تقتصر على العاصمة فقط. كما أن تلك الفترة تعتبر حجر

الأساس في النظم القضائية الحديثة عند المسلمين، لأنها تعتبر ذروة ما وصل إليه المسلمون، في سلم التطور الحضاري في المجال القضائي في العصر الإسلامي.

كذلك ترجع أهمية موضوع الدراسة في إعادة اكتشاف واستنباط الآثار السياسية والحضارية لوجود ديوان المظالم، ورفع الظلم عن الرعية في عصر الدولة العباسية. لا سيما وأن الخلفاء العباسيون أدركوا أهمية ما تتركه مجالسهم هذه من أثر في النفوس، لرهبة الدين، ورهبة السلطان، وأن أخبار هذه المجالس كانت ستنقل وتشاع ليتداولها الناس، ويروون قصصها عن عدالة الخليفة وتقواه، ورفعه الظلم عن رعاياه.

ثالثا :الصعوبات التي واجهت إعداد الدراسة–:

واجهت تلك الدراسة صعوبات عدة منها: ندرة المعلومات وتناثرها في المصادر التاريخية، والفقهية، والأدبية، والجغرافية، وكتب التراجم والأنساب(٧).

ومن صعوبات تلك الدراسة إعادة دراسة، وتركيب نظم القضاء عامة، وقضاء المظالم خاصة، وهذا يشبه شخص يحاول جمع خريطة مرسومة على لوح من الزجاج المحطم، حيث فقد كثيراً من القطع. لا سيما مع وجود تداخل لولاية المظالم في بعض الفترات مع ولايات أخرى، كالخلافة والقضاء والحسبة والشرطة .

ومن الصعوبات أيضًا وجود روايات مختلفة ومتعارضة للمعلومة التاريخية الواحدة، مما يؤدي إلى حالة من التشتت وصعوبة في التدقيق لإزالة الالتباس، والتوفيق بين تلك المعلومات، والأخذ به واعتماده، أو ترجيح بعضها على بعض.

رابعا :خطة الدراسة:

طرحت الباحثة هذه الدراسة من خلال منهج البحث التاريخي، واستخدمت أدوات هذا المنهج مثل التحليل والاستنباط والقياس والاجتهاد، عاملاً على مقابلة المصادر والمراجع المختلفة بعضها البعض، للوصول إلى معلومة تاريخية واضحة، اعتماداً على

أدلة يمكن الوثوق فيها. وقد تم تقسيم الدراسة إلى مقدمه ، فصل تمهيدي، وثلاثة فصول رئيسية، بالإضافة إلى خاتمة.

أما الفصل التمهيدي فقد جاء بعنوان النظر في المظالم منذ نشأتها حتى العصر العباسي: وقد تناولت فيه ماهية ديوان المظالم، وذلك من حيث الأصل اللغوي والاصطلاحي لديوان المظالم، كما تناولت فيه الأصل الشرعي والتاريخي لولاية المظالم. كذلك تضمن هذا الفصل النظر في المظالم خلال العصرين النبوي والراشدي، كذلك احتوى هذا الفصل رد المظالم خلال عصر الخلافة الأموية.

وخُصص الفصل الأول لدراسة دور الخلفاء العباسيون في النظر بالمظالم وانشاء ديوانها: وتضمن الحديث عن نشأة ديوان المظالم وعلاقتها بمؤسسة الخلافة العباسية، ودور خلفاء العصر العباسي الأول في رد المظالم، وكذلك تناول دور خلفاء العصر العباسي الثاني في ردّ المظالم وديوانها، بالإضافة لتناول أوضاع ردّ المظالم وديوانها خلال عهد البويهيين والسلاجقة.

أما الفصل الثاني ويحمل عنوان العاملون في ديوان المظالم: ويحتوي على الشروط العامة والخاصة التي يجب أن تتوفر في ولاة النظر في المظالم في العصر العباسي، كما تناول هذا الفصل مراسم تولي ولاة المظالم [٨]وعزلهم، كذلك تناولنا في هذا الفصل أصناف من تولى المظالم، مثل الوزراء، والقضاة والفقهاء، والأمراء وولاة الولايات، والموالي والحجاب والنساء. كما يتناول هذا الفصل جميع العاملين بديوان المظالم، سواء من يديره أو هؤلاء العاملون الذين يقومون بدور المعاونون في الشؤون الإدارية والتنظيمية، أو حتى العاملون في الشؤون الرقابية والأمنية.

أما الفصل الثالث والأخير فيحمل عنوان نظم ديوان المظالم وآثاره السياسية والحضارية: ويتناول الاختصاصات الإدارية والرقابية لديوان المظالم، كما نستعرض في هذا الفصل العاملون بديوان المظالم، والمواقيت الزمانية والمكانية لانعقاد جلسات ديوان المظالم،

كذلك يتضمن هذا الفصل استعراض اجراءات ومسار مجالس ديوان المظالم. كما يستعرض هذا الفصل أشكال رفع المظالم وردها، من خلال استعراض كيفية رد الحقوق لأصحابها، وأنواع العقوبات المختلفة التي تلحق بالمعتدين والمتجاوزين من مسؤولي الدولة، ممن تثبت عليهم التهم الموجهة لهم خلال جلسات ديوان المظالم. كذلك يتناول هذا الفصل النتائج والآثار الحضارية والسياسية لوجود ديوان المظالم ورفع الظلم عن الرعية، على كافة الأوضاع الداخلية في الدولة العباسية[٩].

من بين المصادر التاريخية العامة التي اعتمدنا عليها في دراستنا هو كتاب «تاريخ اليعقوبي» للمؤرخ اليعقوبي (تُوفى عام ٢٨٤هـ/٨٩٧م). يحتوي هذا الكتاب على العديد من الإشارات التاريخية المهمة المتعلقة بالمظالم، ومن بينها الإشارة الفريدة لتعيين "يحيى بن خاقان" وأخيه عبد الرحمن كمسؤولين عن النظر في المظالم بتكليف من الخليفة "المتوكل على الله."[١٠]

وكذلك استفدنا من كتاب «تاريخ بغداد» لابن طيفور (تُوفى عام ٢٨٠هـ/٨٩٣م)، حيث يقدم هذا العمل معلومات قيمة حول عهد الخليفة المأمون، خاصة فيما يرتبط بديوان المظالم. يذكر ابن طيفور المهام المحددة لناظر المظالم واختصاصات الديوان نفسه. تكتسب هذه المعلومات أهمية خاصة نظرًا لقرب المؤلف من الأحداث واعتماده على مصادر موثوقة مثل وزراء وكتّاب الدولة.

ويعد كتاب «تاريخ الرسل والملوك» للطبري (تُوفى عام ٣١٠هـ/٩٢٢م) أحد أكبر المصادر التاريخية التي تناولت أخبار المظالم بشكل مفصل، مشيرًا إلى سير الخلفاء والولاة ومعلومات دقيقة عن ولاة المظالم وتواريخ توليتهم وعزلهم. يتميز الطبري بذِكره لمعلومات تاريخية نادرة لا تتوافر في مصادر أخرى، مثل إنشاء بيت مال المظالم خلال عهد الخليفة "المنصور."

أيضاً يُذَكر المسعودي (٣٤٦هـ/٩٥٧م) في كتابه «مروج الذهب ومعادن الجوهر» بمعلومات ثمينة تخص مجالس المظالم ومن أبرزها تأسيس قاعدة "قبة المظالم" بواسطة الخليفة "المهتدي بالله".

ناقش القلقشندي (ت ٨٢١ هـ/١٤١٨ م) في كتابه "صبح الأعشى في صناعة الإنشاء"[١١] نسخ العهود التي أصدرها بعض الخلفاء العباسيين للذين تقلدوا مناصب النظر في المظالم، وقد احتوى هذا الكتاب على معلومات هامة تتعلق بوظيفة ولاية المظالم وعلاقتها بالقضاء، فضلاً عن النصائح المقدمة للناظر في المظالم حول كيفية معاملة المتظلِّمين [١٢]وإنصافهم.

وتعتبر كتب النظم من أهم المصادر الرئيسية التي اعتمدت عليها دراستنا. ومن بين هذه المؤلفات البارزة يأتي كتابيّ "الأحكام السلطانية" للماوردي (ت ٤٥٠ هـ/١٠٥٨ م)، و"الأحكام السلطانية" لأبي يعلى الفراء (ت ٤٥٨ هـ/١٠٦٦ م). حيث يمثل هذان الكتابان أول دراسة منهجية لأصول إدارة الحكومة الإسلامية، ويغطيان بالتفصيل معظم الولايات الدينية بما فيها ولاية المظالم. كما يتضمن هذان الكتابان تعريف نظر المظالم ومشروعيته والشروط اللازمة لتولي هذا المنصب وتطوراته منذ عهد الرسول ﷺ حتى الخليفة المهتدي بالله العباسي (٢٥٥ – ٢٥٦ هـ /٨٦٨ – ٨٦٩م).

علاوة على ذلك، تناولا مسألة مجلس المظالم وأصناف العضوية الخمسة فيه وأهداف مثول كل صنف مع اختصاصات والي المظالم والتي حُددت بعشرة جوانب مختلفة. وتم التطرق أيضًا إلى الفرق بين قضاء المظالم والقضاء العادي[١٣] ووسائل الإثبات وتوقيعات ناظر المظالم. وما يُميز مؤلف ماوردي بشكل خاص هو استناده إلى أدلة تاريخية لدعم أفكاره، بينما قدّم أبي يعلى نسخة مختصرة لبعض النقاط التي أوردها ماوردي. ويمكن أن نستنتج من التقارب الواضح بين محتوى الكتابين أن "أبا يعلى

الفراء"[١٤] اعتمد بصورة جلية نصاً وروحاً على عملِ ماوردي دون الإشارة الصريحة لذلك.

كان الخلفاء العباسيون يباشرون ولاية المظالم بأنفسهم، خلال العصر العباسي الأول، ثم أفرد لهذه الولاية والٍ مختص للنظر فيها، ثم أصبح بعد ذلك للمظالم ديوان خاص، يعرف بديوان المظالم، وهو محكمة عليا يرأسها الخليفة نفسه، أو أحد الأفراد مهمتها وقف تعدي كبار الموظفين، وعمال الدولة، وذوي الجاه والسلطان على الرعية[١٥]. وفيما يلي استعراض لنشأة ديوان المظالم في العصر العباسي، ودور الخلفاء العباسيين في النظر في تلك المظالم وردّها.

أولًا – نشأة ديوان المظالم وعلاقتها بمؤسسة الخلافة العباسية:

يرجع نشأة ديوان المظالم بالشكل المتعارف عليه خلال العصر الإسلامي، إلى عصر «الدولة العباسية»( )، خاصة بدايات تلك الدولة[١٦]؛ وفيما يلي نستعرض لأهم الروايات التاريخية حول ظهور ذلك الديوان؛ وعلاقته بمؤسسة الخلافة العباسية:

أ – نشأة ديوان المظالم في العصر العباسي:

يشير شيخ الإسلام «ابن تيمية» إلى أن أول من أفرد المظالم بولاية خاصة، هم العباسيون، حيث قال: "فلما صارت الخلافة في ولد العباس، واحتاجوا إلى سياسة الناس، وتقلد لهم القضاة من تقلده من فقهاء العراق، ولم يكن ما معهم من العلم كافيًا في السياسة العادلة: احتاجوا حينئذ إلى وضع ولاية المظالم

وتبلورت ولاية المظالم، وتطورت خلال العصر العباسي، وصار لها أحكام، وضوابط واختصاصات، فاستقلت بنفسها كولاية ينوب فيها عن الخليفة، أو رئيس الدولة من يتقلدها، بمرسوم خاص، فيمارس عمله وفق آليات، واختصاصات أفردت لها كتب الفقه السياسي[١٧] بابًا خاصًا

وتشير بعض الآراء البحثية إلى أن ديوان المظالم استُحدث في صدر الدولة العباسية( )، دون أي إشارة للخليفة الذي استحدثه، فربما كان ذلك في عهد الخليفة «أبو جعفر المنصور» (١٣٦–١٥٨هـ/ ٧٥٤ – ٧٧٥م) استنادًا لما يذكره «اليعقوبي» من أنه لما بني مدينة «بغداد» جعل حول الرحبة التي فيها قصره منازل أولاده.

–علاقة ديوان المظالم بمؤسسة الخلافة:

تعتبر الخلافة هي الولاية الكبرى التي تصدر عنها جميع ولايات الدولة، لعموم نظرها، وتصرفها في سائر الشؤون الدينية والدنيوية، ويعرفها الماوردي: "أنها خلافة النبوة في حراسة الدين وسياسية الدنيا"[١٨]. أي أن الخليفة يكون نائبًا عن الرسولﷺ، حيث يجمع بين سلطتين دينية ودنيوية، أما سلطته الدينية فتكون بوصفه إمامًا للمسلمين يؤمهم في صلاتهم، ويقودهم لتطبيق العدالة والإنصاف، ويحفظ الدين ويذب عنه. وأما سلطته الدنيوية؛ فتتمثل في تسيير المصالح الدنيوية للمسلمين، وحمايتها، والدافع عنها .

وهناك علاقة وثيقة تجمع بين السلطتين، أي سلطة الخلافة وسلطة النظر في المظالم؛ فهي علاقة الكل بالجزء الذي يندرج تحته، لأن سلطة الخليفة تمثل الولاية الكبرى التي من بينها النظر في المظالم؛ فالخليفة هو الحاكم والقاضي ووالي المظالم معًا؛ لأن ولايته عامة تندرج في ضمنها باقي الولايات، بل هي أهم الولايات كلها وأجلها، وولاية المظالم كغيرها من الولايات الأخرى، مُتفرعة عنها، وداخلة فيها لعموم نظرها وتصرفها في سائر أمور المسلمين الدينية منها والدنيوية .

ومن جانب آخر فإن الشروط الواجب توافرها في الخليفة هي نفسها الواجب توافرها في والي المظالم، باستثناء النسب القرشي، كما جلس معظم خلفاء العباسيين للمظالم بأنفسهم، أثناء ولايتهم الخلافة.

وفي الحقيقة إن أهم أوجه الاختلاف بين الخلافة والنظر في المظالم هو، أن الخلافة أقدم من ديوان المظالم، فبينما لم يستغني الناس عن وجود منصب الخلافة، فقد استغنوا عن ولاية المظالم فترة من الزمن، لا سيما عندما كان الوازع الديني بين الناس قويًا، ولم يحتاجوا إليها إلا بعد أن تجاهر الناس بالظلم والتغالب، ولم يكفهم زواجر العظمة عن التمانع والتجاذب، لا سيما أصحاب الجاه والقوة.

كان اهتمام الخلفاء العباسيون بولاية المظالم، يندرج تحت اهتمامهم بنظام العدالة والقضاء، وضبط كافة نواحي الشؤون الإدارية والتنظيمية[١٩] داخل دولتهم؛ لذلك كانت جهودهم في مجال الرقابة الإدارية والتنظيمية للعاملين في دولتهم، يهدف في المقام الأول في ردع المفسدين، والوقاية من وقوع المظالم. وقد برز العديد من خلفاء الدولة العباسية في تلك الجهود الرقابية الرادعة لأي تجاوز أو مظلمة؛ وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

١ – الدور التنظيمي والرقابي للخليفة «أبو جعفر المنصور:«

كان الخليفة «أبو جعفر المنصور» يشرف على شؤون الدولة كلها، فلم يكن لأعوانه سلطة فعلية، لاستبداده وسيطرته التامة على مقاليد الأمور، وهذه السيطرة الكاملة على كافة أمور الدولة اضطره إلى كثرة العمل وتنظيم أوقات يومه بين مختلف الأمور، فكان خلال يومه يقوم بالأمر والنهي، وتدبير شؤون الولايات، وشحن الثغور والأطراف، والنظر في الموارد والنفقات، ومصالح الرعية. فإذا صلى المغرب نظر فيما يرد عليه من كتب الثغور والأطراف، وكان أصحاب البريد يبلغوه يوميًا بأسعار الغلال والأطعمة، وبما يقضي به القضاة في مناطقهم، وبما يرد إلى بيت المال، فإن رأى في كتبهم أن

الأسعار مستقرة على حالها رضي، وإن ارتفع منها شيء، كتب إلى عامله هناك يستفسر عن سبب ذلك، ويستمر في متابعة الوضع إلى أن يعود السعر إلى وضعه السابق.

الدور التنظيمي والرقابي للخليفة «المأمون:«

كان الخليفة «المأمون» يُولي اهتماماً بالغاً بشؤون رعيته أكثر من اهتمامه بشؤونه الشخصية. فقد كتب إلى عامله في دمشق يوصيه بحسن السيرة وتخفيف الأعباء عن الناس، وكف الأذى عنهم. وأكد على أهمية توجيه عمال الخراج بنفس النهج الحميد. كما وجّه نفس التعليمات إلى جميع عماله في أجناد الشام، بالإضافة إلى استدعائه خبراء لمسح أراضي الشام لضمان عدالة توزيعات الأراضي والخراج.

كان المأمون يتدخل لتعديل الخراج إذا ما وردت شكاوى بشأن ذلك، وهو ما تجسد في تصرفات العمال مثل «العلاء بن أيوب»، الذي كان يقرأ تعهد العمال أمام أهل المنطقة ويشجعهم على تقديم مظلومياتهم مباشرة إليه ووعد بإنصافهم وتحمل نفقاتهم ذهابًا وإيابًا.

لحرص الخليفة «المأمون» على التواصل المباشر مع رعيته وإنصاف كل مظلوم، فقد رفض اقتراح أحد المقربين بتعيين مسؤول يتولى النظر في مصالح العامة ليكون حلقة وصل بينه وبين الشعب.

نظرًا لخبرته الكبيرة في الإدارة والتدبير، كان المأمون دقيقاً وحذرًا عند اختيار رجاله والمقربين منه. ولقد اشتهر بقوله: "إذا أصلح الملك مجلسه واختار من يُجالسه صلح مُلكُه كله". وكان يقول لقاضيه أبو محمد يحيى بن أكثم: "إن أول العدل أن يعدل الرجل في بطانته ثم الذين يتبعونهم حتى يبلغ العدل الطبقة السفلى."

هذا التركيز على العدالة والإدارة الرشيدة يعكس التزام المأمون بخدمة رعيته وضمان رفاهيتهم بشكل مستدام وفعّال.

في عهده، شرع في إرساء الأسس لجعل ديوان المظالم كياناً مستقلاً عن سائر مؤسسات الدولة. تم تخصيص يومين أسبوعياً للنظر في الشكاوى، وتم تعيين أحمد بن أبي خالد في منصب "صاحب الحوائج"، حيث كانت مهمته الرئيسية تجميع شكاوي المتظلمين وعرضها وتوقيعها بخط يده.

وعندما لاحظ الخليفة المأمون تقاعس وتأخر صاحب الحوائج في تقديم الشكاوى إليه، قال له يوماً: "احضر إليّ باكراً لأخذ القصص التي عندك، فقد زاد عددها وطال انتظار أصحابها."

تأكيداً على حرصه على ضبط الأمور وتحقيق العدالة والمساواة بين الرعية، جاءت وصية الخليفة المأمون لولي عهده وأخيه أبي إسحاق المعتصم (٢١٨–٢٢٧هـ/٨٣٣–٨٤٢م) قبيل وفاته بأهمية الاهتمام بالرعية وشؤونهم. ومما ذكر فيها: "ولا تهمل أمر الرعية... فإن الملك بهم ولتعهدك المسلمين والمنفعة لهم.... وخذ من أقويائهم لضعفائهم، ولا تحمل عليهم في شيء، وأنصف بينهم بالحق".

النظر في المظالم وردّها:

من المعلوم أنه لا ترفع المظالم إلا بقوة رادعة، وأمر نافذ في أصحاب الجاه والسلطة والنفوذ ممن ثبتت عليهم ارتكاب المظالم، ولذا كان جلوس الخلفاء للنظر فيها أو تعيين أحد من رجال الدولة، ليتولى ديوانها أمر لابد منه؛ وكان أبرز عمل يقوم به الخليفة العباسي – لا سيما في العصر العباسي الأول – لإظهار عدله لرعيته هو جلوسه للنظر بمظالمهم بنفسه، فالمتظلمين هم أفراد من الطبقة الكادحة، ممن عجزوا عن تحصيل حقوقهم من أصحاب الجاه والسلطان، والتي كان الخليفة في مقدمتهم. ويدرك

الخلفاء تمامًا أهمية ما تتركه مجالسهم لرد المظالم، من أثر في النفوس لرهبة الدين وخشية السلطان، وأن أخبار هذه المجالس ستنقل وتشاع ليتداولها الناس، ويرون قصصها عن عدالة الخليفة وتقواه، ورفعه الظلم عن رعاياه.

واعتمد الخلفاء العباسيون على نهج ثابت للنظر في المظالم، بشكل منتظم في سياستهم، وبدا نظر المظالم عندهم من نشأة دولتهم على النحو الذي كان عليه خلفاء بني أمية. وليس هذا بغريب على سياستهم، إذا ما علمنا أنهم اعتبروا الدين الداعم الأساسي لسلطانهم، وعماد تثبيت أركان دولتهم، وقد أكدوا ذلك قبل توليهم الخلافة وبعدها، بدعوتهم إلى العمل بكتاب الله وسنة رسولهﷺ، والمساواة والعدالة .

ولم تذكر لنا المصادر التاريخية الكثير عن رد المظالم في عصر الدولة العباسية، فاكتفى الفراء والماوردي بذكر أن أول من جلس لها المهدي، ثم الهادي، ثم الرشيد، ثم المأمون، فآخر من جلس لها المهتدي، حتى عادت الأملاك إلى مستحقيها، في حين ذكر الطبري قائلًا: "رفع رجل إلى المنصور يشكو عامله أنه أخذ جزءًا من ضيعته، فأضافه إلى ماله، فوقع إلى عامله في رقعة المتظلم: إن آثرت العدل صحبتك السلامة، فأنصف هذا المتظلم من هذه الظلامة". وفيما يلي استعراض لأبرز الأمثلة والحوادث لجلوس خلفاء العباسيين للنظر في المظالم وردها .

أولًا – ولاة النظر في المظالم :

كان يتولى المظالم ذوي الجاه والسلطان أو أحد أتباعهم، مثل الخلفاء أو الحكام، أو وزراء التفويض أو أمراء البلاد لما لهم من عموم الولاية، وقد ذكرت مصادر وكتب النظم التي تنتمي لتلك الفترة، شروط من يتولى النظر في المظالم. كما تنوعت الشخصيات وأصحاب المناصب الذين تولوا النظر في المظالم، خلال العصر العباسي، وهذا ما سنستعرضه:

أ – شروط ولاة المظالم:

يعتبر والي المظالم هو رئيس مجلس النظر في المظالم، وصاحب السلطة فيه، لذا فقد اشترط على من يقوم بهذه المهمة العديد من الشروط التي يجب أن تتوفر فيه. وفي ضوء ما ذكره العالمان الماوردي وابن يعلي، يمكننا رد شروط والي المظالم إلى شروط عامة وشروط خاصة

١ – الشروط العامة:

يشترط فيمن يتولى هذه الولاية الإسلام، فيجب أن يكون متولي المظالم مسلمًا، فلا ولاية للكافر على المسلم، إعمالًا لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾. ومن شروط ولاية المظالم أيضًا «الذكورة»، وإن لم يرد ما ينص عليه، رغم وجود حالات نادرة تولت فيها المرأة النظر في المظالم في العصر العباسي، مثل تولي أم الخليفة المقتدر، السيدة «شغب»، وقهرمانتها «ثومال» النظر في المظالم وهذا ما سنستعرضه فيما بعد.

كما يشترط لمن يتولى المظالم أن يكون سليم العقل والحواس؛ فلا يمكن أن يتصدى من لا عقل له، أو حتى من له قدر محدود من العقل لرد المظالم، إذ لابد من أن يتمتع والي المظالم بقدر كبير من الفطنة والذكاء. كما أن سلامة السمع والبصر واللسان يصح بها اثبات الحقوق، ويفرق بين الطالب والمطلوب، ويميز بين الحق والباطل

كذلك يشترط في والي المظالم «التكليف»، فلابد أن يكون المكلف أهلًا لما كُلف به، والمقصود بالأهلية في مقامنا هذا أهلية الأداء، لا الوجوب، وأهلية الأداء معناها صلاحية المكلف لأن تعتبر شرعًا أقواله وأفعاله، بحيث إذا صدر عنه شيء منها كان معتبرًا شرعًا وترتب عليه حكمه الشرعي.

كذلك لابد أن يتوفر في والي المظالم شرط «الحرية»، لأن نقص العبد عن ولاية نفسه يمنع من انعقاد ولايته على غيره، ولأن الرق لما منع من قبول الشهادة كان أولى يمنع من نفوذ الحكم، وانعقاد الولاية، وكذلك الحكم فيمن لم تكمل حريته.

أما الشرط العام الأخير والأساسي ممن يتولى ولاية المظالم، وهو شرط «العدالة»، وهي معتبرة في كل الولايات، بل وللشهادة وهي حصيلة للشروط السابقة جميعًا. ويقصد بالعدالة الاستقامة، وليس للاستقامة حد يوقف على معرفته في تحديد توافرها، لأن أحوال الناس في الاستقامة تتفاوت تفاوتًا يعتد به.

الشروط الخاصة:

يجب أن تتوفر في والي المظالم أيضًا شروط خاصة، منها العفة، وقلة الطمع، وكثرة الورع، وجلالة القدر ونفاذ الأمر، وعظم الهيبة.

فيجب أن تكون «العفة» واضحة في تصرفاته، ومعاملاته ونبراسًا لحياته واطارًا عامًا لعلاقاته مع غيره. وبخصوص «قلة الطمع» فلم يشترط العلماء أن يكون النظار عديم الطمع، فالنفس البشرية يخالطها الطمع بنسب متفاوته، إلا من عصم الله، وبناءً عليه يمكن اعتبار التطلع إلى منصب معين، أو الرغبة في الاستزادة من شرف ما، من قبيل الطمع القليل التجاوز عنه، والذي لا يحول دون شغل منصب والي المظالم.

كما يشترط لوالي المظالم «الورع»، وشدة الخشية من الله، فيعبد الله كأنه يراه، وهذه هي مرتبة الإحسان. كما يشترط فيمن يتولى ولاية المظالم أن يكون «نفاذًا للأمر»، ويقول علماء النظم وفقهاء تلك الفترة أن معنى نفاذًا لأمر، هو امضاء الرأي والتمسك بما أصدره من أحكام.

كذلك يشترط فيمن يتولى رد المظالم «جلالة القدر»، وهي تعني احترام الناس وتبجيلهم لوالي المظالم، وهذا الاحترام والتبجيل يستمده من عراقة أسرته ونسبه، بالإضافة إلى

هيئته وصورته. فنجد أن الخلفاء هم معظم من تولوا ولاية المظالم، وهم أعرق الناس نسبًا. كما يشترط في والي المظالم «عظم الهيبة» وهي خشية الناس له ومهابتهم إياه

والشروط السابقة من «نافذ الأمر» و«عظيم الهيبة»، و«ظاهر العفة»، و«قليل الطمع»، و«كثير الورع»، لأنه والي المظالم يحتاج إلى سطوة الحماة وثبت القضاة، وأن يكون بجلالة القدر نافذ الأمر في الجهتين. لأنها وظيفة ممتزجة من سطوة السلطة، وإنصاف القضاء، ولذلك هي تحتاج إلى علو يد وعظيم رهبة؛ لتقمع الظالم من الخصمين، وتزجر المتعدي، فهو يُمضي ما عجز القضاة أو غيرهم عن إمضائه.

مراسم تولي ولاة المظالم وعزلهم:

يقسم مؤرخو النظم لفترة الدولة العباسية، لفترة بحثنا، ولاة النظر في المظالم في تلك الفترة إلى قسمين: القسم الأول من له عموم النظر، والقسم الثاني من لم يفوض إليه عموم النظر. فمن يملك عموم النظر: الخليفة والوزير والأمير، فإذا كان الخليفة هو من يتصدر لرد المظالم فهذا نظر داخل في عموم ولايته، ومن صميم واجباته، فهو ليس بحاجة إلى مراسم تقليد. وإذا كان الناظر وزيرًا أو أميرًا فلا يخلو حاله من أمرين:

–أن يكون ممن له ولاية عامة كوزير التفويض، وأمير الإقليم، ووالي مدينة، فهذا لا يحتاج إلى تقليد خاص للنظر في المظالم، بشرط أن تجتمع فيه الشروط الخاصة بهذه الولاية.

– أن يكون ممن لم يفوض إليه عموم النظر. فمثل هذا يحتاج إلى تقليد وتولية من قبل الخليفة لينظر في المظالم، بشرط أن تجتمع فيه الشروط الخاصة بهذه الولاية. إذ لولا هذا التقليد لتحولت هذه الظلامات إلى صراعات بين الأقوياء والضعفاء، يمكن أن تهدد الأمن الداخلي للمجتمع، وتمزق وحدته؛ ولذلك يعد والي المظالم نائبًا عن الخليفة

في هذا الواجب، فلابد له من التقليد ليملك من القوة والسلطة ما يحقق مقصود هذه الولاية.

اختصاصات نظر ديوان المظالم:

تتمحور مهام واختصاصات ديوان المظالم في محورين رئيسيين، المحور الأول هي الاختصاصات والمهام الإدارية والرقابية، أما المحور الثاني والمهم هو الاختصاصات والمهام القضائية؛ وفيما يلي عرض تفاصيل كل من المحورين:

الاختصاصات الإدارية والرقابية:

هي تلك الاختصاصات التي تشمل أعمال الرقابة على أفعال العاملين بالدولة، وعلى المال العام، وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام: النظر في أحوال الولاة مع الرعية، والنظر في جور العمال فيما يجبونه من الأموال، والنظر في أمر كتاب الدواوين، وسنتحدث عن كل قسم بالتفصيل فيما يأتي:

النظر في تعدي الولاة على الرعية:

الولاة هم حكام الأقاليم وممثلو الخليفة في الأمصار، ولا بد أن يخضعوا للرقابة على تصرفاتهم وعلاقاتهم. وقد أشار الماوردي وأبو يعلي إلى هذا الاختصاص بقولهما: "النظر في تعدي الولاة على الرعية، وأخذهم بالعسف في السيرة، فهذا من لوازم النظر في المظالم الذي لا يقف على ظلامة متظلم فيكون لسيرة الولاة متصفحًا، وعن أحوالهم مستكشفًا، ليقويهم إن انصفوا، ويكفهم أن عسفوا، ويستبدل بهم إن لم ينصفوا."

ولقد بدأت العبارة بافتراض تعدي الولاة وظلمهم، ولا بد من مقابلة هذا العسف في السيرة، لأن ذلك من اختصاص والي المظالم، وهذه العبارة تدل على أن ظلم الولاة هو السائد أو الغالب على رسوهم عبر العصور إلا القليل منهم. ولكن العبارة أوردت العمل الحقيقي لوالي المظالم، وهو تصفح سيرة الولاة وأحوالهم ليس فقط ليأخذهم بالعسف في السيرة، ولكن ليقويهم بمعنى أن يؤيدهم أو يرفعهم، هذا إذا كانوا منصفين عادلين يردون المظالم إلى أصحابها، وهذا هو النوع الأول من الولاة.

مواقيت ديوان المظالم:

خصصت مواقيت مكانية وزمانية للنظر في المظالم، أما المواقيت المكانية فيأتي في مقدمتها قصور الخلفاء، والمساجد ودور الإمارة، ومباني انشئت خصيصًا لهذا الديوان. أما المواقيت الزمانية، فقد خصص كل ولي نظر في المظالم وقتًا يناسبه للنظر في المظالم وردها؛ وهذا ما سنشرحه فيما يلي:

أ – المواقيت المكانية:

انعقدت مجالس النظر في المظالم، أو مجالس ديوان المظالم، برئاسة الخليفة العباسي، أو الوالي، أو من ينوب عنهما. وكان مقر تلك المجالس بالضرورة هو مقر الخليفة العباسي في بغداد، أو في مقر صاحب السلطة العليا الذي ينوب عن الخليفة في النظر في المظالم، ويكون في العادة في قصره؛ وقد كان الخلفاء يجلسون للنظر في المظالم إما في مجلس القاضي، كما فعل الخليفة «المنصور»، أو في مجلس الحكم كما في عهد «هارون الرشيد.«

ورغم الاشارات الواردة في الروايات التاريخية عن تخصيص الخلفاء العباسيين مكانًا خاصًا للنظر في المظالم، إلا أننا لا نجافي الحقيقة إذا قلنا أن تلك الأماكن المخصصة للنظر في المظالم في فترة البحث لم تكن بعيدة عن دار الخلافة أو دار صاحب السلطة العليا المنتدب للنظر في المظالم، بل يمكن اعتبارها جزء منها[٢٠]. ورغم إشارة الطبري لدار المظالم أيام الخليفة الهادي، إلا أن ما بين أيدينا من نصوص تاريخيه لا تشير صراحة إلى مكان وجود هذه الدار، ولعلنا نستطيع الاهتداء إلى مكانها استنادًا لبعض الروايات التاريخية، فقد ذكر الطبري أن الخليفة كان قد توجه لزيارة أمه المريضة، فاعترضه في الطريق «عمر بن بزيع» مناشدًا إياه الجلوس للمظالم، لانقطاعه عن الجلوس لها منذ ثلاثة أيام، وبعد استجابة الهادي لطلب عمر، طلب ممن كان بموكبه أن يميلوا إلى دار المظالم

ويستشف من هذه الرواية أن مكان هذه الدار لم يكن بعيدًا عن مكان موكبه، إذ أمر أصحابه أن يميلوا إليها.

اجراءات ومسار مجالس رد المظالم وأحكامها والنتائج التي توصل اليها البحث :

–بينت الدراسة أن آثار تواجد ديوان المظالم في الدولة العباسية، وأحكامه الصادرة عنه، قد امتد أثرها لتشمل النواحي الفكرية والأدبية، لاسيما في مجال تطور فن التوقيعات، وكذلك في مجال التأليف الأدبي [٢١]الخاص بالنظم والشؤون الإدارية في الدولة العباسية .

–بينت الدراسة أن سلطة ديوان "المظالم" كان نوعاً من صمام الأمان القضائي والإداري، إذ أنها تشكل سلطة قضائية عليا مستقلة، ومنفصلة، عن القضاء العادي، وهي في هذا تشبه إلى حد كبير ما يوجد في بعض المجتمعات الحديثة من محاكم إدارية، ومحاكم دستورية، فضلاً عن محاكم الاستئناف.

–أكدت الدراسة على أن إنصاف الرعية، ورفع الظلم عنهم في العصر العباسي، هي محاولة للكشف عن بعض الزوايا المشرقة في الحضارة العربية الإسلامية. كما أكدت الدراسة على أن نظام النظر في المظالم لا يقل كثيرًا عن نظام القضاء في الوقت الحاضر، مع أنه قد ساد في الدولة الإسلامية منذ نيف وعشرة قرون. كما أنه يعد أحد مفاخر الحضارة الإسلامية، ونظمها التي ازدهرت في ظل أحكام الإسلام، ومبادئه الأساسية.

المراجع والمصادر :

–الأبشيهي(٨٥٠هـ/١٤٤٦م) أبى الفتح شهاب الدين محمد :

١(المستطرف في كل فن مستظرف، مكتبة الجمهورية العربية، القاهرة د.ت.

–الآبي (ت٤٢١هـ/ ١٠٣٠م) منصور بن الحسين :

٢(نشر الدّر، ٤جـ، تحقيق محمد علي قرنة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٣م.

–ابن أبي الحديد (ت٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م) عز الدين هبة الله بن محمد :

٣(شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة – مصر، الطبعة الثانية ١٩٦٧م.

–ابن أبي الربيع (ت ٢٧٢هـ/ ٨٨٥م) شهاب الدين أحمد بن محمود :

٤(سلوك الممالك في تدبير الممالك، تحقيق عارف أحمد عبد الغني، دار كنان للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦م.

–ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ/١٢٣٢م) أبى الحسن علي بن محمد الشيباني :

٥(أسد الغابة في معرفة الصحابة، ٨جـ، تحقيق علي محمد معوض/ عادل أحمد عب الموجود، دار الكتب العلية، بيروت١٩٩٤م

٦(الكامل في التاريخ، تحقيق محمد يوسف الدقاق وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت١٩٨٧م.

–الأربلي (ت٧١٧هـ/ ١٣١٧م) عبد الرحمن سنبط فنيتو :

٧(خلاصة الذهب المسبوك، تحقيق مكي السعيد جاسم، مكتبة المثنى، بغداد د.ت.

–الأزدي (ت٣٣٤هـ/ ٩٤٥م) يزيد بن محمد بن إياس :

٨(تاريخ الموصل، ٢جـ، تحقيق علي حبيبة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة١٩٦٧م.

–ابن الأزرق (ت٨٩٦هـ/ ١٤٩٠م) أبو عبد الله :

٩(بدائع السلك في طبائع الملك، ٢جـ، تحقيق علي سامي النشار، دار الحرية للطباعة، بغداد١٩٧٧ – ١٩٧٨م.

–البخاري (١٩٤ – ٢٥٥هـ/٨١٠ – ٨٧٠م) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل :

١٠(صحيح البخاري، ٧جـ، تحقيق مصطفى ديب البغا، ط٥، دار ابن كثير/ دار اليمامة، دمشق١٩٩٣م.

–البغدادي (ت٤٢٩هـ/ ١٠٣٨م) عبد القاهر بن طاهر :

١١(أصول الدين، مطبعة الدولة، استانبول١٩٢٨م.

–البلاذري (ت٢٧٩هـ/ ٨٩٢م) أحمد بن يحيى بن جابر :

١٢(أنساب الأشراف، ١٣جـ، تحقيق محمد حميد الله، دار المعارف، القاهرة١٩٨٧م.

–البلوي (ت٣٣٠هـ/ ٩٤١م) عبد الله بن محمد المديني :

١٣(سيرة أحمد بن طولون، تحقيق محمد كرد علي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة د.ت.

–بنيامين التطيلي (ت ٥٦٩هـ/ ١١٧٣م) ابن يونه النباري الأندلسي :

١٤(رحلة بنيامين التطيلي، ترجمها عن العبريه عزرا حداد، تحقيق عبد الرحمن عبد الله الشيخ، المجمع الثقافي، أبو ظبي٢٠٠٢م.

–البيروني (ت٤٤٠هـ/ ١٠٤٨م) أبو الريحان محمد بن أحمد :

١٥(الآثار الباقية عن القرون الخالية، تحقيق ادوارد سخاو، ليبزك ١٩٢٣م.

–البيهقي (ت٣٢٠هـ/ ٩٣٢م) إبراهيم بن حمد :

١٦(المحاسن والمساوئ، تحقيق محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مطبعة السعادة، القاهرة ١٩٠٦م.

–التبريزي (ت٤٢١هـ/ ١٠٣٠م) محمد بن عبد الله الخطيب :

١٧(مشكاة المصابيح، ٢جـ، تحقيق سعيد محمد اللحام، دار الفكر، بيروت ١٩٩١م.

–ابن تغري بردي (ت٨٧٤هـ/ ١٤٦٩م) جمال الدين أبي الحسن :

١٨(النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ١٦ جـ، تحقيق حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٢م.

–التفتازاني (ت ٧٩٢هـ/ ١٣٩٠م) سعد الدين :

١٩(شرح العقائد النسفية، مطبعة الحلبي، القاهرة د.ت.

–التنوخي (ت٣٨٤هـ/ ٩٩٤م) أبى علي المحسن بن أبي القاسم :

٢٠(نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، تحقيق عبود الشالجي، دار صادر، بيروت د.ت.

–التنوخي (ت٣٨٤هـ/ ٩٩٤م) أبى علي المحسن بن أبي القاسم :

٢١(الفرج بعد الشدة، تحقيق محمد حسن عبد الله، مكتبة وهبة، القاهرة١٩٩٣م.

–ابن تيمية (ت٧٢٨هـ/ ١٣٢٧م) أحمد بن عبد الحليم الحراني :